

احدا يرتين مواسميتين وجد بعد الهبة
امتنع الرجوع وصح من اجنبي وسقط حق
الواهب في الرجوع اذا قبضه ولو بغير اذن الموهوب
لكل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة
يكون الامر باذنيه مثبتا للرجوع من غير اشتراط
الضمان ومالا فلا الا بشرط الرجوع امر المديون
رجلا بقضاء دينه يرجع عليه وان استحق نصف
الهبة يرجع بنصف العوض حيث يرجع في كلهما
ان كانت قايمة لان هالكه وان استحق جميع
الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان
قايما وبمثله ان هالكه او منتهي وبقيته ان
قيما ولو عوض النصف يرجع بالم يعوض والتحا
خروج الهبة عن ملك الموهوب له بالكيالة فلو
ضحي الموهوب له بالشاة الموهوبة او تذر التصديق
بها وصارت كالا يمنع الرجوع كالو ذيهما من غير

تفعية

تفعية والزاي الزوجية وقت الهبة فلو
وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة
لا والقات القرابة فلو وهب لذي رحم محرر
منه ولو ذميا او مستامنا لا يرجع وان وهب
لمحرر بلا رحم كاخيه من الرضاع وامهات النساء
والربائب واخيه ومو عبد لاجنبي او لعبد
اخيه رجع ولو كانا ذرحم محرر من الواهب
فلا رجوع فيها اتفاقا على الاصح والها هلاك
العين الموهوبة ولو ادعاه صدق بلا حلف
فان قال الواهب هي هذه حلف المتكررات لبيت
هذه كما يحلف الواهب ان الموهوب ليس باخيه
اذا ادعي ذلك ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما او
بحكم الحاكم واذا رجع باحدهما كان فسخا من
الاصل فلا يشترط فيه قبض الواهب وصح
في الشائع وللو وهب ردة علي بايعه مطلقا